القطاع حوالى ١٤٠٧ نسمة في الكليومتر المربع. وهذه الكثافة لا تعكس صورة واقعية عن وجود اكتظاظ سكاني، طالما انها لم تدخل في حسابها مساحات ارضية لا تستغل بأي شكل من الاشكال، الامر الذي استدعى آخرين الى البحث في أنواع أخرى من الكثافات، مثل الكثافة الفيزيولوجية الناتجة عن تقسيم السكان على المساحة الزراعية. ففي دراسة الكثافة الفيزيولوجية للضفة، نجد أنها تصل الى ٤٧٤ نسمة في الكيلومتر المربع؛ في حين أنها، في لواء بيت لحم، ٦٦١ نسمة في الكيلومتر المربع، وفي رام الله ٥٨٤ نسمة في الكيلومتر المربع؛ وفي القدس ٢٧١ نسمة في الكيلومتر المربع[٤٣].

(ب) استغلال السطح الارضي: على الرغم من اتساع مساحة الضفة الغربية، الا ان مساحة الارض المزروعة تقدر بـ ٢,٢٠٠,٠٠٠ مليون دونم. أما المساحة المروية، فتقدر بما بين ٨١ ألف دونم الى مئة ألف دونم، أي حوالى خمسة بالمئة فقط من اجمالي المساحة المزروعة، وحوالى ٤٣٩٧٧٤ دونماً، أي ٢١,٧ بالمئة من المساحة، ملائمة للزراعة البعلية؛ أما الجزء الاكبر (٧٣ بالمئة)، فهي أرض غير صالحة للزراعة الاقتصادية بالمعايير السوقية الدارجة[٤٤]. وفي قطاع غزة، فان حجم المساحة المزروعة فيه حوالى ٢٠٠ ألف دونم، وتعتمد أكثر من ٤٥ بالمئة من المساحة المزروعة على مياه الري. وفيما تعتمد الزراعة في المنطقة الشمالية من القطاع (غزة ـ بيت حانون) على الري من مياه الآبار أساساً، فان الزراعة في المنطقة الوسطى تعتمد على الامطار وعلى مياه الري في آن[٤٥].

ان ما يمكن ان يستنتج من تلك المؤشرات، هو ان المساحة المزروعة كانت أقل من زيادة عدد السكان، مما انعكس، بلا شك، في اتساع الفجوة الغذائية بين الاحتياجات المتنامية من الطلب المحلي، وبين الانتاج الفعلي. وقد بيّنت المؤسسة العلمية العربية للابحاث ونقل التكنولوجيا (اسير)، بعد دراسة مفصلة عن الامن الغذائي في الضفة والقطاع، هذه الحقيقة، وأشارت الى تقلص دور القطاع الزراعي في الاقتصاد، وبصفة خاصة في الفروع الانتاجية الحيوية، كالحبوب والحمضيات، اضافة الى تراجع الانتاج الحيواني[٤٦].

(ج) جوف الارض: يقترن التراجع في الانتاج الزراعي الى نقص المياه، التي تصل بثلاث طرق رئيسة: الآبار الارتوازية، والينابيع، وآبار التجميع؛ وبالنسبة الى الاخيرة، فان الانتاج الفعلي لها يتراوح في الضفة بين نصف المليون الى مليوني متر مكعب في السنة. أما الينابيع، فيوجد ٣٠٠ نبع، منها ٥٦ عين ماء ذات تصرف سنوي يربو على الـ ٣٠ ألف متر مكعب منها. على ان الرصيد المائي القابل للاستغلال في الضفة هو في حدود ٨٣٤ مليون متر مكعب؛ غير أنه تعرض لتغيرات شديدة، بسبب عدم انتظام تساقط الامطار. أما كمية المياه التي يستهلكها القطاع الزراعي سنوياً، فهناك تفاوت ملحوظ في التقديرات، حيث تتراوح بين ٩٠ مليون متر مكعب عند عورتاني[٤٧]، ومئة مليون متر مكعب عن بنبنستي[٤٨]. أما قطاع غزة، فانه يستهلك حوالى ١١٠ ملايين متر مكعب من المياه سنوياً. وتستخدم هذه الكمية لاغراض الري والاستعمال المنزلي. وتنساب كمية من المياه الى البحر مقدارها عشرة ملايين متر مكعب. واذا كان جوف الارض يعوّض حوالى ٨٠ مليون متر مكعب، فان مقدار العجز في التوازن المائي في القطاع يبلغ ٤٠ مليون متر مكعب في السنة[٤٩].

٣ ـ الامكانات

لقد تراجعت اقتصاديات الضفة والقطاع في نموها منذ مطلع الثمانينات، وفقاً للمعايير التقليدية للنمو الاقتصادي، نتيجة الضعف النسبي للطاقة الانتاجية المحلية، من جهة، وللاعتماد المتزايد على صافي التحويلات الخارجية، من جهة أخرى. فقط هبط اسهام الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من